«السيستم غلط»

علي محمود خاجه
A.m.khajah@gmail.com

جهة تحكيم وليست طرف صراع، إذا فُهم هذا النظام وطُبّق فستكون الأمور أفضل حتماً، وأنا أقصد هنا دور أسرة الحكم في التعاطي مع الأمور في الكويت.

هذا هو الهدف الأساسي أصلاً من دستور الدولة، وقد تعاطى معه المغفور له عبدالله السالم بهذا الشكل منذ نشأة الدستور، فهو لم يتدخل أو يعدّل على دستور الدولة، بل صدّقه فور استلامه للنسخة النهائية منه، لكن طوال الخمسين عاماً الماضية لم يتشرّب معظم أبناء الأسرة، وتحديداً أصحاب المناصب التنفيذية هذا الأمر إما بسبب قلة الوعي أحياناً، وإما بسبب الرفض السلوكي لدستور الدولة في أحيان أخرى.

الوضع الطبيعي للدولة في ظل الدستور هو أن تكون شؤون حياتهم وبلدهم بأيديهم، يحاولون بناء وطنهم في إطار الدستور، ويسنّون القوانين المنظمة له، ومتى اختلفوا أو ابتعدوا عن إطار الدستور يكن رئيس الدولة هو الحكم، ويمتلك أدوات عدة للتحكيم كردّ القوانين أو حل المجلس ليكون الشعب هو الفيصل في الاختلاف، ويرجح كفة على الأخرى.

هذا النموذج هو ما يجب أن يسود في كل موقع يتولاه أحد أفراد الأسرة في الاقتصاد أو الرياضة أو البيئة أو أي شأن آخر، ويجب ألا يكون أبناء الأسرة إطلاقا طرفاً في أي مجال تنافسي خلافي أصلاً، والعرف الحميد القائم على عدم ترشح أبناء الأسرة لانتخابات مجلس الأمة يجب أن يعمم على كل المجالات، لأن هذا العرف يقف اليوم وحيداً في تطبيق معاني الدستور المشددة على النأي بأسرة الحكم عن أي استقطابات.

اليوم بل منذ سنوات طويلة ونحن نعيش بخلاف هذا النظام، وهو ما يزيد حدة صراعاتنا ومشاكلنا، لأن أسرة الحكم تشارك في العمل الجماعي التنافسي، وهو ما يولد الخلاف بلا أدنى شك، والخلاف قد يجعل بعضهم يستخدم نفوذه في سبيل ترجيح كفته، وهو ما يجعل ميزان العدالة وتكافؤ الفرص يختل رغماً عنه، مثل ما يحدث اليوم مع طلال الفهد مثلاً؛ فالرجل أثبت فشله خلال عامين في إدارة شؤون الكرة الكويتية، ومع هذا سيفوز بأي انتخابات مقبلة إذا ما رغب في ذلك لأنه يسيطر على 10 أندية تنفذ ما يريد ويقدم لها بنفوذه ما تريد، وإن أقدم الشعب على تشريع يهذب الأمور ويحدّ من الهيمنة، فإن نفوذه كفيل بإسقاط أي تشريع يخالف أهواءه، وبالتالي يتعزز دوره كطرف بالصراع بدلاً من أن يكون حكماً في أي صراع رياضي.

وزير الداخلية مثال آخر على ذلك، فهو يتعامل مع حق التعبير القانوني وفق نوعية هذا التعبير، فإن لم يلبِّ التعبير مطالبه تعاطى معه بالتخويف وكيل التهم التي لا تحصى حتى إن تجاوز الدستور في ذلك.

أمثلة أخرى لا تحصى ولكل منكم قصته التي يراها يومياً في كيفية تأثير أبناء الأسرة سلباً على أي مجال تنافسي يخوضونه، ولا مجال لحصرها في المقال لقلة الاطلاع، أو كي لا يطول المقال أكثر.

الدستور جاء صريحاً، ومخصصات أبناء الأسرة التي تفوق مخصصات بقية المواطنين أكثر صراحة في سبيل تأكيد عزلهم عن ساحة الاختلاف والصراع، وإلا فلا يوجد أي مبرر لأن تتميز مخصصاتهم المالية عن بقية المواطنين إن كانوا راغبين في منافسة بقية المواطنين في المجالات المختلفة.

لا بد من العودة إلى نقطة البداية وأصل "السيستم" لفهم أن أسرة الحكم هي جهة تحكيم وليست طرفاً في الصراع أبداً، ومن هذا الأساس المغيّب يمكننا العودة إلى جادة الإصلاح الفعلي وتطوير الأمور.

خارج نطاق التغطية:

يدّعي أنصار طلال الفهد أن الظروف وإيقاف الدعم المادي من الدولة، هو سبب فشله في إدارة شؤون الكرة مع العلم أنه تلقى مليوني دينار من سمو الأمير قبل عامين، وهو ما يعادل ميزانية اتحاد الكرة لمدة ستة أعوام كاملة!

د. ابتهال عبدالعزيز الخطيب

استر نفسك

عملك الحقوقي يجبرك أن تصارع مجتمعك ومعتقدك وآراءك وأحكامك، فإن لم تستطع فأدبر ولا تقبل، ويبقى أن أبسط قواعد العمل الإنساني وأولاها أن تضبط لسانك وتحسن حديثك على ألا تنسى رداءك الملائكي في كل خطوة تخطوها، وكل كلمة تحكيها وكل نفَس تسحبه، وإلا، فأنت لا تستحق الرداء، فاخلعه، فأنت عارٍ به أو بدونه.

عندما تقرر أن تعمل في مجال حقوق الإنسان بأي صفة علنية أو رسمية، فأنت تتبنى كينونة خاصة جداً، تلتحف رداء ملائكياً ينظر إلى جميع البشر، وأنا أعني جميع البشر، ليس بعين المساواة فحسب، ولكن بعين العطف والرحمة والمحبة وحسن الظن كذلك. هكذا هو العمل الإنساني، وهذا أصعب جوانبه، فإن من يتبناه عليه أن يضع إرثه الثقيل من عادات وتقاليد ودين ومعتقدات جانباً، يضع عداواته على الرف، يبيت أحكامه في الثلاجة، يخطو على ثنايا قلبه، ويدعس على أعمق جراحه متخطياً إياها من أجل المبدأ: الإنسان.

في الفترة الأخيرة، كشفت وسائل التواصل الإلكتروني خللاً خطيراً في هذا المفهوم في مجتمعاتنا، وأكاد أقول إن ما يحدث عندنا على "تويتر" من تراشق بين من يعلنون أنفسهم ناشطين إنسانيين في القضايا المختلفة يجعل الكويت تحديداً على "قمة" هاوية الانحدار الإنساني. إن ما يتبادله بعض الناشطين، خصوصاً ممن ينتمون إلى الجمعيات الحقوقية لهو كارثة أخلاقية وفكرية، تجعل من وجودهم على ساحة النشاط الإنساني خطراً ساحقاً على القضايا ومحاولات حلها.

فعلى سبيل المثال علقت فريحة الأحمد تعليقاً بائساً على الناشطين في الحراك المعارض والمقاطع الحالي، هو تعليق لا يختلف كثيراً عما سمعناه يتردد ومنذ زمن، ذات الانحدار اللغوي والتعصب العرقي، إلا أن المصيبة الحقيقية تبدت عندما بدأت الردود تنهال عليها، حيث لا تتجلى المصيبة في ردود العامة، فهؤلاء بينهم العاقل والجاهل، ولا حتى في ردود بعض الناشطين في الحراك، فهؤلاء ناشطون سياسيون، بينهم الحكيم والأرعن، ولكن المصيبة تتجلى في ردود "الإنسانيين" الذين تركوا إنسانيتهم على قارعة غضبهم، فانهالوا على السيدة وهم لا يدركون أنهم إنما ينهالون على مبدئية عملهم ويقتلعون جذور بنائهم، ويحطمون أول قاعدة أساسية في العمل الإنساني: ابقَ إنساناً في وجه البؤس والانحدار والأذى.

من يعمل في مجال حقوق الإنسان يعلي إنسانيته، بل ملائكيته، فيحب أعداءه وينظر إلى الخير الذي يجب أن يكون مختبئاً خلف شرورهم. من يعمل في مجال حقوق الإنسان يدافع ولا يهاجم، يرأف ولا يقسو، يحترم ولا يهين، ومن يعمل في مجال حقوق الإنسان يدافع عن كرامة كل الأقليات مهما كانت قسوة "أقليتهم"، فكل المهمشين والمنبوذين مجتمعياً ودينياً، كل من يلفظهم المجتمع وتقسو عليهم الدنيا ويحاكمهم القانون، يبقى لهم الحقوقي عطوفاً رحيماً مواسياً مؤازراً حتى يضمن أطيب وأعدل وأرحم معاملة لهؤلاء، رضي الساسة أم لم يرضوا، وافق رجال الدين أم رفضوا، رحم المجتمع أم قسا.

نعم، عملك الحقوقي يجبرك أن تصارع مجتمعك ومعتقدك وآراءك وأحكامك، فإن لم تستطع فأدبر ولا تقبل، ويبقى أن أبسط قواعد العمل الإنساني وأولاها أن تضبط لسانك وتحسن حديثك على ألا تنسى رداءك الملائكي في كل خطوة تخطوها، وكل كلمة تحكيها وكل نفَس تسحبه، وإلا، فأنت لا تستحق الرداء، فاخلعه، فأنت عارٍ به أو بدونه.

«تسعد صفحة «إضافات» الأسبوعية التي تصدر كل يوم سبت، أن تحتضن ردود القراء وتعليقاتهم وآراءهم وصورهم المرسلة إلى العنوان الإلكتروني edhafat@aljarida.com على أن ترد تعليقات القراء مرفقة ببيانات الاتصال الخاصة بالمرسل، ونشدد على أنه لن يلتفت إلى الرسائل المجهولة المصدر أو تلك المتضمنة لآراء تتنافى مع الموضوعية والمهنية انطلاقا من دور «الجريدة» ونهجها الرامي إلى إعلاء قيم حرية التعبير عن الرأي بحياد وموضوعية وتوازن».

شباب التغيير الديمقراطي... «لله دركم»

د. بدر الديحاني
dai7aani@gmail.com

شبابنا الوطني المخلص لا تلتفتوا إلى من يريد إشغالكم بتوافه الأمور وصغائرها بقصد إرهاقكم وتشتيت جهودكم وصرف أنظاركم عن مهمتكم الوطنية الأساسية، وهي الإصلاح السياسي والديمقراطي لاستكمال بناء الدولة الدستورية الديمقراطية الحديثة، حيث الأمة مصدر السلطات جميعاً.

"لله دركم" يا شبابنا الوطني المخلص، فقد أفحمتم أباطرة الفساد السياسي ومن لفّ لفهم، فجُنّ جنونهم وأوعزوا لأبواقهم بمهاجمتكم باللغة الهابطة التي لا يعرفون سواها، فلم يبقَ وصف مسيء في قاموسهم لم يطلقوه عليكم، فماذا بقي في جعبهم من أوصاف هابطة لم ينعتوكم بها؟

أوعزوا لصاحبهم في الخليج لنعتكم "بأولاد شوارع"، فلم تنطق الحكومة، وقالوا "غوغائيين" و"مخربين" و"جراد" و"طراثيث" و"غزو داخلي" و"انقلابيين" و"أجندة خارجية"، وقالوا وأعادوا فالتزمت الحكومة الصمت المريب!

وأخيراً وصفوكم "بالمزدوجين واللفو والمندسين وغير الأصلاء"، ومع هذا لم تحرك الحكومة ساكناً مع أن السكوت علامة الرضا، كما يقال، والقانون لا يطبّق هنا لكنه سريع التطبيق عليكم وبتعسف في أحايين كثيرة.

الحكومة ليست وحدها التي صمتت صمت القبور، بل شاركها بعض المتشدقين بالدفاع عن الحريات وحقوق الإنسان والديمقراطية، وكذلك أعضاء مجلس "الصوت الواحد"، الذين لم يكتفوا بالصمت، بل طالب بعضهم بضربكم وقمعكم وسجنكم، فسارعت الحكومة لتنفيذ طلباتهم لأنهم "منها وفيها"!

شباب التغيير الديمقراطي... نعرف أنكم لا تريدون سوى مشاركة حقيقية بإدارة شؤون وطنكم ومجتمعكم بعد أن سئمتم الكلام الإنشائي المرسل وغير الواقعي عن الدستور والقانون ودولة المؤسسات، إنكم تمثلون الأمل لبناء وطن دستوري ديمقراطي أكثر عدلاً ومساواة ويتسع للجميع، حيث إنكم تواصلون الليل بالنهار مضحين بأوقاتكم ومالكم وراحة أسركم؛ للحيلولة دون الفشل الكامل للدولة بعد أن بلغ الفساد السياسي فيها مبلغه، وتواجهون وأنتم العزل المسالمين أجهزة الدولة، بالإضافة إلى مؤسسات أباطرة الفساد السياسي والإفساد التي بنيت من أموال شعبنا، ومع هذا فقد هزمتموهم لأنكم صادقون مخلصون للوطن ومسلحون بالحجة والمنطق، ففقدوا صوابهم وأخذوا يوظفون المرتزقة وسقط المتاع، ويستخدمون المتردية والنطيحة، وما أكلها السبع لشتمكم وسبكم والطعن بولائكم الوطني، وانتمائكم الراسخ لهذه الأرض الطيبة، مع أنكم تعلمون علم اليقين أنه لا أحد يملك صكوك الولاء الوطني لكي يوزعها على الناس كيفما شاء ومتى ما رغب!

ماذا بقي في قواميس الفاسدين والمفسدين والعنصريين لم يقولوه بحقكم؟! لكن لا بأس فهذه ضريبة حب الوطن، وأنتم قبل غيركم تعرفون أن كلامهم "لا يودي ولا يجيب"، فما يتفوهون به هو كلام المفلس سياسياً وفكرياً الذي لا يملك لا حجة ولا منطقاً ولا دليلاً. أنتم صناع المستقبل ونحن على ثقة تامة أنكم لن تهزموا لأنكم على حق، ومن كان على حق في حبه وإخلاصه للوطن فلن يضيره هجوم الفاسدين وأبواقهم المأجورة، بل سيزيده إصراراً على مواصلة المسير.

شبابنا الوطني المخلص لا تلتفتوا إلى من يريد إشغالكم بتوافه الأمور وصغائرها، بقصد إرهاقكم وتشتيت جهودكم وصرف أنظاركم عن مهمتكم الوطنية الأساسية، وهي الإصلاح السياسي والديمقراطي لاستكمال بناء الدولة الدستورية الديمقراطية الحديثة، حيث الأمة مصدر السلطات جميعاً، فأنتم في الطريق الصحيح طريق الحرية والكرامة والعزة، فلا تلتفتوا لمن "يهذري من حر السخونة!".

د. عبدالحميد الأنصاري *

قراءة للأمر الملكي بتعيين 30 امرأة في مجلس الشورى السعودي

الأمر الملكي من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بتعيين 30 امرأة في مجلس الشورى السعودي في تكوينه الجديد المؤلف من رئيس و150 عضواً، وعلى ألا تقل نسبة تمثيل المرأة عن 20%، كان مصدر حفاوة وترحيب من المنظمات الحقوقية كافة، وجعل المملكة تحتل صدارة الدول الخليجية والسادسة بين الدول العربية والمرتبة الـ80 بين دول العالم لجهة النسبة المئوية للنساء في المجالس البرلمانية.

يأتي هذا القرار غير المسبوق تاريخياً من قبل خادم الحرمين الشريفين، تكريماً مستحقاً للمرأة السعودية ومكانتها في المجتمع السعودي، وتقديراً عالياً لدورها ومساهماتها في مشاريع التنمية، وتأكيداً بما للمرأة المسلمة في التاريخ الإسلامي خصوصاً في العهدين النبوي والراشدي من مساهمات واسعة في الحياة العامة أثبتها الإمامان البخاري ومسلم رحمهما الله تعالى في أكثر من 300 واقعة في الصحيحين.

كما يأتي هذا القرار التاريخي انتصاراً لتعاليم الإسلام المنصفة للمرأة وتجسيداً صادقاً لقوله تعالى "وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ"، فالمرأة شريك كَفء وعون صادق للرجُل في كل مجالات الإصلاح ونشر القيم وحماية الفضيلة والدعوة إلى الخير، وهي نعم المشيرة في اتخاذ القرار العام وإقرار التشريعات المنظمة لشؤون المجتمع والقيام بواجب الرقابة والمحاسبة، وهي كلها واجبات شرعية تدخل ضمن مفاهيم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وبذل النصيحة العامة المطلوبة من الجنسين.

وقد مارست المرأة المسلمة هذه الواجبات في صدر الإسلام الأول بكل كفاءة، كما أن القرآن الكريم يجعل مسؤولية بناء المجتمع وتقويمة وإصلاحه مسؤولية مشتركة بين الجنسين، ومن أجل ذلك نقول إن وجود المرأة في مجالس الشورى والنيابية عموماً أمر ضروري من أجل ترشيد القرار العام وتدعيم القيم والفضائل، فضلاً عن أنه نوع من القيام بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، مأجورة عليه، وسيبقى هذا اليوم، الجمعة 29 صفر 1434 الموافق 11 يناير 2013 يوم صدور الأمر الملكي يوماً تاريخياً لا ينسى في تاريخ حقوق المرأة السعودية بشكل خاص وفي الحياة السياسية والثقافة الاجتماعية بشكل عام، طبقاً لمشاري الذايدي.

وكان لافتاً تصدر الأمر الملكي الإشارة إلى استشارة عدد من العلماء، فقد جاء في الديباجة "وبناءً على استشارتنا لعدد كبير من علمائنا الأفاضل سواء في هيئة كبار العلماء أو خارجها الذين أجازوا شرعاً مشاركة المرأة عضواً في مجلس الشورى على هدي أحكام الشريعة الإسلامية التي لا نحيد عنها قيد أنملة"، وقد كان أمراً مهماً أن تتصدر هذه الديباجة القرار التاريخي لما في ذلك من اعتبارات دينية واجتماعية وثقافية أبرزها:

1- التقدير الكبير الذي توليه القيادة السياسية في المملكة لعلماء الدين ومكانتهم في المجتمع وأهمية دورهم في القرار السياسي المتعلق بالشأن المجتمعي، خصوصاً في مثل هذا القرار الماس بالمرأة ودورها في الحياة العامة، فمعروف تاريخياً أن أي أمر يتعلق بالمرأة يثير حساسيات اجتماعية كبيرة، وقد تكون هناك ردود أفعال مجتمعية سلبية تعرقل تنفيذ القرار السياسي، لذلك يكون من حسن التبصر والحكمة السياسية وإدراك العواقب واحتواء الآثار والتداعيات المجتمعية، التمهيد للقرار السياسي باستمزاج رأي العلماء الأفاضل وأهل الرأي والمكانة في المجتمع، ترشيداً للقرار وتحصيناً له من التداعيات غير المستحبة، فذلك يهيئ المجتمع لتقبل القرار السياسي ويجعله أكثر مطاوعة لتنفيذه.

2- حرص القيادة السياسية السعودية على أن يأتي القرار السياسي متسقاً مع المعايير الدينية والاعتبارات الشرعية ومراعياً آداب الإسلام في التعاون بين الجنسين لما فيه خير الوطن، ولذلك وجدنا القرار السياسي بتمكين المرأة من عضوية مجلس الشورى مقيداً بضوابط شرعية منها: الحجاب الشرعي وتخصيص أماكن لجلوس المرأة وبوابة خاصة بها للدخول والخروج، وكل ما يتصل بشؤونها مما يضمن الاستقلال عن الرجال، وهذا ما كنت أنادي به على امتداد عقود من الزمن ودعاة الإصلاح كافة من أن الإسلام لم يحرم أصل الالتقاء النافع بين الجنسين من أجل التعاون لما فيه خير المجتمع وصلاحه، ولكنه نظم هذا الالتقاء بضوابط تمنع الخلوة المحرمة أو الخروج عن الآداب الإسلامية، إذ لو كان الإسلام ضد التقاء الجنسين تحت سقف واحد بالمطلق لجعل للرجال مسجداً خاصاً بهم وللنساء مسجداً خاصاً بهن، ولكن المسجد في الإسلام واحد للجنسين يحضره الرجال والنساء مع وجود تنظيم داخلي معين، فليكن التنظيم الداخلي بين الجنسين للمسجد، هو النموذج الاجتماعي المقتدى به في تنظيم لقاء الجنسين وعملهما في المؤسسات والمجالس المجتمعية كافة.

3- تطور الاجتهاد الفقهي للعلماء في السعودية من الموقف غير المحبّذ لمشاركة المرأة في عضوية مجلس الشورى باعتبارها "ولاية عامة" مقصورة على الرجال إلى موقف شرعي يجوز مشاركتها في عضوية المجلس وفق ضوابط شرعية واجتماعية معتبرة، ولعل في هذا التطور المهم ما يجعلنا نتساءل عن موقف هؤلاء الذين وقفوا بالأمس ضد دخول المرأة البرلمان الكويتي، ورفضوا مرسوم أمير دولة الكويت الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح، بمنح المرأة الكويتية حقوقها السياسية في 16/ 5/ 1999 من نواب في البرلمان وعلماء ومشايخ كويتيين، مستندين في ذلك إلى فتاوى علماء ومشايخ في السعودية، ترى هل يراجعون اليوم موقفهم السابق؟ وهل يعترفون بأنهم كانوا على خطأ؟ وهل يتراجعون؟

4- يؤكد هذا القرار التاريخي مرة أخرى، أن قياداتنا السياسية الحاكمة في مجتمعاتنا الخليجية تسبق بمراحل مجتمعاتها في تبني قيم العدالة والإنصاف والتسامح ورفع الظلم ودعم الإصلاح، وذلك سواء فيما يتعلق بحقوق المرأة الخليجية أو فيما يتعلق بحقوق أتباع الديانات والمذاهب الأخرى وحرياتهم من المقيمين في دول مجلس التعاون الخليجي، وهذا ما لاحظناه في السياسات والاستراتيجيات التي اتبعتها دول الخليج في تمكين المرأة من حقوقها، وفي كفالة حريات ومعتقدات أتباع الأديان والمذاهب الأخرى، لاحظنا ذلك في دولة الإمارات العربية المتحدة في انفتاحها على الثقافات الأخرى وفي تسامحها مع الآخر المختلف، ولاحظنا ذلك أيضاً في دولة الكويت التي حرصت على إعطاء المرأة كل حقوقها السياسية، وكذلك في مملكة البحرين التي تتمتع فيها المرأة بكل حقوقها، وفي قطر التي تبنت قيادتها السياسية استراتيجية تمكين المرأة القطرية في المناصب القيادية كافة والسماح للمسيحيين بمجمع للكنائس، وكل ذلك في مواجهة قوى مجتمعية سياسية ودينية متحفظة، وهكذا فإن القيادات الحاكمة في دول الخليج متقدمة على مجتمعاتها المحكومة بإرث ثقافي محافظ.

* كاتب قطري

دومينيك مويزي*

PROJECT SYNDICATE

هولاند في مالي

في حين كان مئات الآلاف يتظاهرون في باريس ضد حق المثليين في الزواج وتبني الأطفال، بدأت القوات الفرنسية في الوصول إلى مالي لمنع تحالف مكون من الإسلاميين والقوات المتمردة من السيطرة على العاصمة باماكو، وإنشاء ملاذ للإرهابيين في منطقة الساحل.

إنها أوقات عصيبة تمر ثقيلة على الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند، ولكن مع محاصرته في الداخل اقتصاديا، ومع هبوط شعبيته إلى أدنى مستوياتها منذ انتخابه في العام الماضي، فهل يتمكن من استعادة المصداقية، إن لم يكن الدعم، بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة الفرنسية؟

ذات يوم، ربما كان أحد الشعارات الفرنسية "أنا أتدخل، إذن أنا موجود"، وخاصة في إفريقيا، ولكن على الرغم من ارتباط الهوية الوطنية الفرنسية ارتباطاً وثيقاً بالمكانة التي تتمتع بها فرنسا دوليا- كيف ينظر إليها العالم- فقد انحسر الحماس للتدخل. فقد أصبحت الفوائد أكثر التباسا، في حين باتت التكاليف والمخاطر واضحة على نحو متزايد.

وإذا عادت فرنسا مرة أخرى إلى لعب دور الدرك الإقليمي، فإن هذا سوف يكون راجعاً في أغلبه إلى ثلاثة أسباب، فقد تضاءل الحماس الأميركي للتدخل في إفريقيا بشكل كبير منذ العملية العسكرية في الصومال أثناء الفترة 1992-1993، وبشكل أكبر على المستوى العالمي في أعقاب الحربين الطويلتين في العراق وأفغانستان. وتظل رغبة أوروبا في التدخل العسكري في إفريقيا منخفضة مثل أي وقت مضى، أما عن حكومات المنطقة، فمن قبيل التهوين أن نزعم أنها ليست مستعدة بعد عسكرياً لتقرير مصيرها بنفسها.

ورغم أن فرنسا ليست وحدها- فقد بدت مظاهر الدعم من قِبَل شركائها الغربيين والأفارقة، وأيضاً من الشرق الأوسط- فإنها سوف تتحمل المسؤولية الأساسية والمخاطر، وفي نظر الأصوليين الإسلاميين، فإن فرنسا الآن هي "الشيطان الأكبر".

الواقع أن الصراع في مالي يدور جغرافياً في إفريقيا، ولكن أسبابه وتداعياته تنتمي في نواح كثيرة إلى الشرق الأوسط، وعندما كانت فرنسا تتدخل في دولة إفريقية في الماضي، فإنها لم تكن آنذاك معرضة لخطر حدوث هجمات إرهابية على أراضيها أو تعرض مواطنيها في أماكن أخرى من العالم لهجمات إرهابية، ولكن الحال تبدلت الآن.

من المبكر للغاية أن نجزم بما قد يحدث في مالي أو منطقة الساحل، أو في فرنسا ذاتها، ففي هذه اللحظة، يؤيد الفرنسيون هولاند بشكل ساحق، والواقع أنهم ما كانوا ليتورعوا عن انتقاده لو اتخذ موقفاً سلبياً بينما تسقط باماكو في أيدي إرهابيين. ومع ذلك فإن هذا الدعم قد يكون هشا، وقد ينهار إذا ساءت الأمور على الأرض، أو ما هو أسوأ، في فرنسا.

قبل التدخل، لم تكن مالي تمثل أولوية فرنسية، فقد بدت معدلات البطالة المرتفعة في الداخل بوصفها مهمة أكثر إلحاحاً من علاج عدم الاستقرار في إفريقيا، وفي حين يتفق عامة الفرنسيين على أنه من غير الممكن السماح لمالي بالتحول إلى ملاذ آمن للإرهابيين، كما حدث مع أفغانستان في تسعينيات القرن الماضي، فقد تطورت المواقف من التدخل بشكل كبير في العقود الأخيرة. ففي أوائل ثمانينيات القرن الماضي، وبعد هجمة إرهابية دموية على القوات الفرنسية والأميركية في لبنان، بدا تسامح فرنسا مع الخسائر العسكرية أكبر كثيراً من تسامح الولايات المتحدة معها، ولكن هذا أيضاً تغير، فالفرنسيون يجدون أنفسهم الآن على خط الجبهة في وقت أصبحت شهيتهم لوجودهم هناك أقل كثيرا.

وعلاوة على ذلك، كانت القيود المتعلقة بالميزانية سبباً في تقييد القدرات العسكرية الفرنسية بشدة، ولم يكن التدخل الفرنسي البريطاني العسكري في ليبيا عام 2011 ناجحاً إلا بفضل رعاية الولايات المتحدة عسكرياً لهذا التدخل.

بطبيعة الحال، ينطوي الدور الأميركي، من المنظور الفرنسي، على مفارقة بعض الشيء، ففي الأعوام التالية للهجمات الإرهابية في الحادي عشر من سبتمبر 2001، كان لزاماً على الأميركيين دوماً أن يتقدموا إلى الخطوط الأمامية- لقتال العدو في الخارج من أجل تجنب الاضطرار إلى قتاله في الداخل- في حين كان كثيرون ينظرون إلى الحلفاء الأوروبيين باعتبارهم مسؤولي التنظيف، ولكن الإجهاد الشديد بعد العراق وأفغانستان ترك بصمته الواضحة. فقد بدأ الأميركيون بالاستمتاع- وربما إلى حد يثير الانزعاج لدى حلفائهم- بما أطلق عليه الرئيس باراك أوباما وهو يشرح الدور الذي لعبته الولايات المتحدة في ليبيا وصف "القيادة من الخلف".

وبالنسبة إلى هولاند فإن الحرب في مالي تمثل فرصة وخطراً في آن واحد، فإذا كان نيكولا ساركوزي، الذي هزمه هولاند في الانتخابات، قد اعتُبر على نطاق واسع رئاسيا "أكثر مما ينبغي"، فقد خلف هولاند انطباعاً بأنه ليس رئاسيا "بالقدر الكافي"، والواقع أن هبوط شعبيته- فهو رجل دولة أكثر مما ينبغي وكثير التدخل على الصعيد المالي بالنسبة إلى اليمين، ولكنه أكثر ديمقراطية وأميل إلى الديمقراطية الاجتماعية في نظر اليسار الحقيقي- كان أسرع من هبوط شعبية أي من رؤساء الجمهورية الخامسة، ولا شك أن الاحتفاظ بمستويات شعبية مرتفعة لفترة طويلة مع ارتفاع معدلات البطالة كل شهر.

وبوصفه القائد الأعلى لجيش يخوض حربا، فبوسع هولاند الآن أن يحاول إعادة تقديم نفسه، ولكنّ الرؤساء المتعاقبين منذ جاك شيراك فشلوا في التقريب بين الفرنسيين والسياسة. كان المواطنون الفرنسيون يميلون إلى توقع الكثير من دولتهم، أما الآن فربما يتوقعون أقل القليل من السياسة والساسة في وقت تمتد الانقسامات العميقة حول قضايا اقتصادية واجتماعية جوهرية ليس فقط بين اليمين واليسار التقليديين، بل أيضاً داخل كلا المعسكرين.

ولكن هل يعيد التدخل في الخارج توحيد الفرنسيين؟ وهل تكون الحرب في إفريقيا بمنزلة اللحظة الفارقة في رئاسة هولاند؟ وهل يتذكره الناس بوصفه هاري ترومان الفرنسيين، الرجل الكتوم غير الكاريزمي الذي انتهت به الحال عندما وجد نفسه في مواجهة ظروف ملحة ودرامية إلى القيام بالتحرك الصواب في ظل الافتقار إلى بدائل أفضل؟

إنها لحظة تنذر بالسوء بالنسبة إلى مالي والأمن في منطقة الساحل وأوروبا، وهي لا تقل أهمية وخطورة بالنسبة إلى هولاند وفرنسا.

* كبير مستشاري المعهد الفرنسي للشؤون الدولية، وأستاذ زائر لدى كينجز كوليدج في لندن.
«بروجيكت سنديكيت» بالاتفاق مع «الجريدة»